



الفصل الخامس

الشباب عماد التنمية



مقدمة:

يافعين، وهم أنفسهم من سيكونون في الغد رجالاً وشيوخاً يتحملون مسؤوليات الوطن والدولة. وليس ثمة اتفاق مؤكد حول بداية ونهاية مرحلة الشباب، وهو اختلاف ناتج بالتأكيد عن الاختلاف في مفهوم الشباب والسن الذي يكون فيه الإنسان شاباً. فهناك من يحدد الفئة العمرية للشباب بالفترة (18-24 سنة)، وبعض الدول تحدد في توصيفاتها الخاصة بهذا الشأن فئة الشباب بالمرحلة العمرية (18-30 سنة)، أما الأمم المتحدة فقد حددت الفئة العمرية للشباب بـ15-24 سنة.

غير أنه يمكننا هنا -ولأغراض التحليل الخاص بالشباب والتنمية البشرية- تحديد فئة الشباب بالفئة العمرية (15 -29) سنة. ويستند هذا التحديد أو الحصر إلى ما ورد في المادة 2 من قانون العمل رقم 5 لسنة 1995م الذي حدد سن الأحداث في الجمهورية اليمنية بـ15 سنة فأقل أي أن السن الأدنى للعمل هي 15 سنة وهي تمثل الحد الأدنى، ومن ثم فإن هذه السن ينتقل عندها الشخص من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الحد الأدنى يتفق مع المعايير الدولية المتعارف عليها وهي التي تعد الشباب (ذكوراً وإناثاً) من تمتد أعمارهم ما بين (15 - 24 سنة)، أما الحد الأعلى فيتفق مع ما حددته الدول العربية في الاجتماع الإقليمي الذي عقد في تونس عام 1981م من أن سن الشباب بين 13 - 29 سنة. وبناءً عليه تعكس بيانات الجدول (1-5) المؤشرات الخاصة بالشباب للفترة (2005-2010م) حيث تظهر الآتي:

1. زيادة عدد الشباب (ذكوراً وإناثاً) من 5.9 مليون عام 2005م إلى 6.5 مليون خلال عام 2007م ثم استمر العدد في الزيادة ليصل إلى 7.3 مليون عام 2010م (ومن المتوقع أن يستمر عدد الشباب في الارتفاع ليصل إلى 8.3 مليون عام 2015م و8.7 مليون عام 2020م و9.5 مليون في عام 2025م).

يمثل الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) في بلادنا اليوم ذكوراً وإناثاً أهم ثروة من ثروات المجتمع. فهم من أوسع الشرائح الاجتماعية عدداً إذ وصل عددهم إلى 7.3 مليون شاب وشابة عام 2010م ويشكلون نسبة 31.5% من إجمالي عدد السكان، أي ما يقارب ثلث السكان. وإذا ما أضيف إليهم عدد السكان أقل من 15 سنة، أصبح الكل يشكلون ما يناهز ثلثي السكان، أي 70% من السكان تقريباً. وبهذا يوصف المجتمع اليمني بأنه مجتمع فتي. والشباب هم الأكثر ديناميكية وطاقة وقدرة على إحداث التغيير في مختلف مناحي الحياة نحو الأفضل وفي رسم ملامح المستقبل. ويتطلع الشباب إلى خوض حياة حافلة ومثمرة وإلى مجتمع يحتضن كل فئاته ويشعره بقيمته ويوفر له فرص تعليم جيد، وعمل كريم ومواطنة متساوية. إن تحقيق هذه التطلعات يكون مع الأخذ في الحسبان والتأكيد على أن الشباب يتسمون بالنشاط والقدرة علي تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مثمرة وخلاقة. ومن ثم فإن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالتنمية الشاملة علي وجه العموم، والتنمية البشرية على وجه الخصوص. وبذلك فإن الارتقاء بالشباب هو في حقيقة الأمر ارتقاء بالمجتمع ككل.

• الشباب: التعريف وتحديد الفئة والوضع الديموجرافي:

مفهوم الشباب لا يشير إلى معطى ثابت لا يتغير، بل يشير إلى فئة متحركة غير ثابتة، شأنها في ذلك شأن فئات المجتمع العمرية الأخرى، بل شأن المجتمع ذاته. فشباب اليوم هم أنفسهم من كانوا بالأمس أطفالاً أو فتياناً

جدول (1-5) الشباب وتوزيعهم النسبي حسب النوع في الفترة (2005 - 2010م) (ألف نسمة)

2010		2009		2008		2007		2006		2005		البيان
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1501	1381	1476	1357	1444	1328	1405	1293	1254	1359	1211	1306	19 - 15
1289	1196	1230	1148	1164	1096	1097	1043	991	1032	944	973	24 - 20
958	929	908	888	865	852	827	818	784	789	748	749	29 - 25
3748	3506	3614	3393	3473	3276	3329	3154	3029	3180	2903	3028	إجمالي الشباب
51.7	48.3	51.6	48.4	51.5	48.5	51.3	48.7	48.8	51.2	48.9	51.1	% من الشباب
11790	11346	11455	11037	11127	10716	10807	10402	10095	10495	9794	10189	عدد السكان
31.8	30.9	31.5	30.7	31.2	30.6	30.8	30.3	30.0	30.3	29.6	29.7	% من السكان

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - الاستقانات السكانية.

والراغبين فيه، والذين يكونون في لحظة زمنية معينة إما مشغولين فعليين أو متعطلين ولكنهم يرغبون في العمل ويبحثون عنه بجدية. وتعد الفئة العمرية من (15-29 سنة) هي سن قدرة الشباب على العمل، وتمثل بيانات قوة العمل الشبابية حجم العرض من قوة العمل الشبابية، ويعد ارتفاع حجم قوة العمل الكلية، وقوة العمل الشبابية جزءاً منها مؤشراً هاماً لقدرة المجتمع الإنتاجية.

وبناء على هذا فقد ارتفع عدد الشباب النشيطين اقتصادياً من 2.3 مليون نسمة عام 2005م إلى 2.6 مليون عام 2009م وكانت نسبة قوة العمل للشباب 46.56% وارتفعت إلى 47.34% من إجمالي قوة العمل الكلية والتي بلغ عددها 4.8 مليون و 5.4 مليون نسمة في العامين المذكورين على التوالي.

ويدل مؤشر ارتفاع نسبة الشباب النشيطين اقتصادياً على أهمية الشباب كمورد بشري، وأنه يمكن أن يلعب دوراً محورياً في مستقبل المجتمع والاقتصاد اليمني. ومن ثم فإن الأمر يتطلب بذل الجهود في التعاطي مع تنمية الشباب، وتأهيلهم وإعدادهم الإعداد الجيد لدمجهم في التنمية، واستيعابهم في سوق العمل، وتهيئة الظروف المؤدية إلى خلق فرص عمل تتيح تشغيلهم.

◆ الشباب المشتغلون

الشباب المشتغلون هم الذين يمارسون العمل فعلاً من بين قوة العمل الكلية والشبابية المنتجة، وهم يسهمون في زيادة قدرة المجتمع الإنتاجية ورفع مستوى معيشتهم، ومن ثم يسهمون في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي والتنمية. ولمعرفة وضع الشباب المشتغلين نجد أنه:

- بلغ عدد المشتغلين من فئة الشباب في الاقتصاد نحو 1.7 مليون عام 2005م ويشكلون نسبة 42.1% من إجمالي المشتغلين (15 سنة فأكثر) والبالغ عددهم 4.1 مليون مشتغل، ثم ازداد عدد المشتغلين الشباب إلى 2 مليون نسمة عام 2009م وبنسبة 43.5% من إجمالي المشتغلين.
- ارتفعت نسبة المشتغلين الشباب في الاقتصاد من 75.9% من إجمالي الشباب النشيطين اقتصادياً عام 2005م إلى 78.4% عام 2009م، أي أن نسبة المشتغلين من الشباب في الاقتصاد من إجمالي الشباب النشيطين ما زالت منخفضة مقارنة بفئة الكبار. وعليه نجد أن انخفاض نسبة المشتغلين من الشباب في الاقتصاد من إجمالي الشباب النشيطين اقتصادياً انعكس في ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب مقارنة بتلك السائدة في فئة الكبار. ويدل هذا المؤشر على أن الشباب يعانون من تفشي ظاهرة البطالة بصورة أكبر مما يعاني منه الكبار.

2. شكّل الشباب نسبة 29.7% من إجمالي السكان عام 2005م، وارتفعت هذه النسبة إلى 30.6% عام 2007م، واستمرت في التزايد لتصل إلى 31.5% في عام 2010م (أي أن الشباب يشكلون حالياً ثلث السكان تقريباً). ومن المتوقع أن تميل هذه النسبة إلى الانخفاض قليلاً نتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني في ظل سيناريو (معدل خصوبة متوسط ومعدل وفاة متوسط).
3. وفقاً للنوع الاجتماعي نجد أن نسبة الشابات تشكل 48.9% من إجمالي الشباب عام 2005م ثم اتجهت هذه النسبة إلى التناقص بنسبة ضئيلة حيث بلغت 48.7% عام 2007م لتصل إلى 48.3% عام 2010م. وعلى الرغم من أن نسبة الشابات قد اتجهت إلى التناقص مقارنة بنسبة الذكور التي اتجهت إلى التزايد إلا أن الفارق بين النسبتين ظل متقارباً.
4. هناك زيادة في نسبة الشباب الذكور إلى عدد السكان الذكور، حيث ارتفعت النسبة من 29.7% عام 2005م إلى 30.8% عام 2007م لتصل إلى 31.8% عام 2010م، وبالمقابل نجد أن نسبة الإناث الشابات إلى إجمالي السكان الإناث قد اتخذت الاتجاه ذاته في الزيادة، حيث زادت النسبة من 29.6% إلى 30.3% لتصل إلى 30.9% خلال الأعوام المذكورة على التوالي. ونستنتج مما سبق أن بلادنا تمر بمرحلة تحول تتميز بمكاسب ديموجرافية كغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن نحققها إذا ما تم الاستثمار في تنمية الشباب بشكل إيجابي وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب حيث يتمتع الشباب في هذه الفئة بطاقة كبيرة تجعله قادراً على العمل والإبداع.

• الوضع الاقتصادي للشباب:

من منظور التنمية البشرية، فإن تحقيق حياة كريمة للشباب يعني توسيع خياراتهم الخاصة وتوفير فرص عمل مناسبة تمكنهم من تحقيق مستوى معيشي لائق، وسيتم تبين الوضع الاقتصادي للشباب في هذا السياق من خلال عرض مؤشرات التشغيل والبطالة في صفوف الشباب مع الإشارة إلى حالة الفقر في الوسط الشبابي.

• التشغيل والبطالة في صفوف الشباب وعلاقة ذلك بقوة العمل

◆ الشباب النشيطون اقتصادياً (قوة العمل الشابة)

يقصد بالشباب النشيطين اقتصادياً، أو قوة العمل الشابة، جميع السكان من الشباب القادرين على العمل

◆ بطاقة الشباب:

ازداد عدد العاطلين من الشباب من 549 ألف عاطل عام 2005م إلى 556 ألف عام 2009م وبلغ متوسط نسبة العاطلين الشباب 70% من إجمالي العاطلين خلال الفترة (2005-2009). ومع ذلك فإن نسبة البطالة بين الشباب تميل إلى الانخفاض النسبي وفق اتجاه نسبة البطالة الكلية حيث انخفضت من 24.1% إلى 21.6% خلال الفترة، ومع هذا الانخفاض إلا أنها أعلى من معدلات البطالة الكلية وبالغلة 16.1% و 14.6% في العامين 2005 و 2009م. إن تفشي البطالة في صفوف الشباب يفضي إلى شعور الشباب بالاحباط، ويترك أثراً نفسياً خطيراً. إلى جانب الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالبطالة في صفوف الشباب مكلفة، حيث تقدر منظمة العمل الدولية بأن خفض البطالة في أوساط الشباب بمعدل 50% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بنسبة (7 - 11%)، فضلاً عن العواقب الاجتماعية الأشد أثراً من العواقب الاقتصادية والمتمثلة في انتهاج سلوكيات خطيرة مثل توجه الشباب إلى العنف وزعزعة الاستقرار.

◆ الشباب غير النشيطين اقتصادياً

الشباب غير النشيطين اقتصادياً هم غير الراغبين في العمل، وكذلك العاملون بدون مقابل (الطلاب المتفرغين للدراسة، والفتيات المتفرغات للأعمال المنزلية، والشباب الميسورين وغير المحتاجين للعمل... الخ). ولقد ارتفع عدد الشباب غير النشيطين اقتصادياً من 3.4 مليون نسمة عام 2005م إلى 4.2 مليون نسمة عام 2009م، ويشكلون نسبة 56.4% كمتوسط للفترة (2005-2009) من إجمالي السكان غير النشيطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر).

◆ معدل مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي

يعد مؤشر معدل مشاركة أو إسهامات الشباب في النشاط الاقتصادي مهماً للتعرف على حجم قوة العمل الشبابية الفعلية في المجتمع اليمني مقارنة بما يمتلك المجتمع من طاقات شبابية بشرية منتجة وقوة عمل شبابية كاملة. وقد ارتفع إجمالي قوة العمل البشرية من الشباب من 5.7 مليون نسمة عام 2005 إلى 6.8 مليون نسمة عام 2009 يشكلون نسبة 52%، و 53% من إجمالي القوة البشرية في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) وذلك خلال العامين على التوالي.

جدول (2-5) التوزيع العددي والنسبي للشباب 15 - 29 سنة والسكان 15 سنة فأكثر والملاحة بقوة العمل للفترة 2009 - 2005

البيانات/ المؤشرات	2009	2008	2007	2006	2005
المشغولون الشباب (لا يشمل العاملون بدون مقابل)	2016339	1960038	1902595	1807757	1727705
إجمالي المشغولين	4639528	4509983	4377808	4241400	4104787
نسبة الشباب إلى الإجمالي	43.46%	43.46%	43.46%	42.62%	42.09%
الشباب العاطلون	556190	555597	554748	552763	549089
إجمالي العاطلين	794897	794051	792838	790001	784750
نسبة الشباب إلى الإجمالي	69.97%	69.97%	69.97%	69.97%	69.97%
قوة العمل الشبابية	2572529	2515635	2457343	2360520	2276794
إجمالي قوة العمل	5434425	5304034	5170646	5031401	4889537
نسبة الشباب إلى الإجمالي	47.34%	47.43%	47.52%	46.92%	46.56%
نسبة بطالة الشباب	21.62%	22.09%	22.58%	23.42%	24.12%
نسبة البطالة	14.63%	14.97%	15.33%	15.70%	16.05%
نسبة الشباب إلى الإجمالي	10.23%	10.47%	10.73%	10.99%	11.23%
الشباب غير النشيطين اقتصادياً (يشمل العاملون بدون مقابل)	4192558	3994625	3801796	3618079	3443666
السكان الغير ناشطين اقتصادياً (يشمل العاملون بدون مقابل)	7428344	7077649	6735995	6410487	6101463
النسبة إلى الإجمالي	56.44%	56.44%	56.44%	56.44%	56.44%
إجمالي القوة البشرية من الشباب	6765087	6510260	6259139	5978599	5720460
نسبة الشباب إلى الإجمالي	52.59%	52.58%	52.57%	53.51%	52.05%
إجمالي القوة البشرية السكانية (15 سنة فأكثر)	12862769	12381683	11906641	11171888	10991000
معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للشباب	38.03%	38.64%	39.26%	39.48%	39.80%
معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان (15 سنة فأكثر)	42.25%	42.84%	43.43%	45.04%	44.49%
نسبة مساهمة الشباب إلى إجمالي القوة البشرية	20.00%	20.32%	20.64%	21.13%	20.72%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2009م وذلك في ما يتعلق ببيانات السكان 15 سنة فأكثر أما البيانات المتعلقة بالشباب فقد تم استخراجها من نتائج التعداد السكاني 2004م (كتاب الإسقاطات السكانية) بحيث أخذت النسب للفئات (15 - 19) ، (20 - 24) ، (25 - 29) وتم ضرب نسبة كل فئة من هذه الفئات للمتغيرات المشغولين والعاطلين وغير النشيطين وتوصلنا إلى البيانات المتعلقة بالشباب (وفقاً لتثبيت النسب المستخرجة من التعداد السكاني 2004م).

إطار (5-1) أسباب تقشي البطالة بين الشباب

ترتبط البطالة لدى الشباب بالظروف الاقتصادية السائدة أكثر مما ترتبط بسلوكيات الشباب. ويرجع خبراء الاقتصاد تقشي ظاهرة البطالة إلى العديد من الأسباب منها: فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل لدى الحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص. وارتفاع معدل نمو العمالة مقابل انخفاض معدل نمو الناتج القومي.

وبعبارة أخرى، يمكن القول: إن من أهم عوامل تنامي معدلات البطالة وخاصة بين الشباب ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وعدم قدرة القطاع الخاص في استيعاب جزء كبير من الداخلين سوق العمل، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل. فضلاً عن ذلك، فقد برزت منذ سنوات بطالة حملة الشهادات التعليمية.

♦ مساهمة القطاعات بحسب الملكية في تشغيل الشباب

شهدت اليمن منذ تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990م تحولات أحدثت تغيرات اقتصادية، سواء فيما يتعلق بتغير الأدوار الاقتصادية لكل من الدولة والقطاع الخاص، أو فيما يخص أداء ومساهمة القطاعات الاقتصادية، وخاصة مساهمة القطاعات في توفير فرص العمل داخل الاقتصاد، وبدرجة أساسية تشغيل الشباب. وتظهر البيانات أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل الشباب تختلف من قطاع إلى آخر ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

- يحتل القطاع الخاص (المنظم وغير المنظم) المرتبة الأولى من حيث تشغيل الشباب، حيث يسهم بتشغيل حوالي 80.6% من إجمالي الشباب المشتغلين في جميع القطاعات.
- يأتي القطاع الحكومي في المرتبة الثانية حيث يشغل نسبة 17.5%.
- أما القطاعات الثلاثة الباقية (العام والمختلط والتعاوني) فتتوزع مساهمتهم بنسبة 1.7%، 0.1%، 0.1% على التوالي.

وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن تفسير استحواد القطاع الخاص على النسبة العظمى في تشغيل الشباب بالأثر المترتب على التحولات والتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التوجه الاقتصادي نحو القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تمثل النسبة الكبيرة من المشتغلين في القطاع الخاص العاملون في قطاع الزراعة المملوك بالكامل للقطاع الخاص، كما أن تجربة القطاع المختلط باتت غير مجدية وغير مشجعة في ظل اقتصاد السوق، فضلاً عن محدودية القطاع التعاوني.

♦ الهيكل المهني لتشغيل الشباب:

- يمكن الوقوف على التوزيع التشغيلي لفئة الشباب (15 - 29) وفقاً للمهن التي يزاولونها من خلال المؤشرات الآتية:
- يشكل المشتغلون من الشباب في قطاع الزراعة والصيد 48% من إجمالي الشباب المشتغلين أي ما يقرب من النصف. ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها طبيعة التركيبة السكانية، حيث تقدر نسبة السكان الذين يعيشون في الريف نحو 72% من إجمالي السكان، وتعد الزراعة هي النشاط السائد لسكان الريف.
- يأتي تشغيل الشباب في المهن البسيطة في المرتبة الثانية بعد الزراعة، إذ تصل نسبتهم إلى 13% من إجمالي المشتغلين. يلي ذلك، المشتغلون في أعمال الخدمات والبيع في المتاجر ونسبة 10.5% ثم الفنيون والمهنيون بنسبة 7.3% والحرفيون 6.3%، فيما تعد مهن المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين من أقل المهن التي يمتنها الشباب حيث لم تتجاوز نسبتهم 0.33%.
- ويتضح من الهيكل التشغيلي للشباب وفق المهن أن النسبة العظمى من الشباب يشتغلون في مهن لا تتطلب مهارات أو خبرات واختصاصات نوعية ويصلون إلى نحو 80% من إجمالي الشباب المشتغلين مقابل 20% من الاختصاصيين والحرفيين والفنيين أصحاب الخبرة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أبرزها أن غالبية المشتغلين هم من ذوي التعليم المحدود، حيث أشارت بيانات مسح الطلب للقوى العاملة 2003م إلى أن نحو 57% من إجمالي العاملين هم من حملة شهادة التعليم الأساسي وما دون، بمعنى أنهم لا يمتلكون أية تخصصات أو مهارات، في الوقت الذي تصل فيه نسبة خريجي مراكز التدريب المهني والثانوية والمهنية إلى 4.6% وحملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا 10.2% وتعكس هذه المؤشرات - مع عوامل أخرى - مدى الاختلال القائم في سوق العمل.

• الوضع التعليمي والثقافي للشباب:

التعليم هو الوسيلة الأولى والأهم لبناء قدرات الإنسان وتنمية إبداعاته، لإيجاد الإنسان الرشيد المستبصر للتاريخ والمستشرف للمستقبل، مجسداً لخبراته على الواقع العملي وفي الجوانب الاجتماعية الأخرى كالصحة والخدمات وشبكات الأمان الاجتماعي، وهو أساس اكتساب المعرفة والمهارة والوعي الاجتماعي بنوعية الحياة ذاتها، وارتفاع كفاءة الشباب (العامل) في زيادة القدرة على أداء الأعمال وتوظيف المعلومات، واستخدامها وتكييف التكنولوجيا وطرائق الإنتاج الحديثة. وعلى الرغم من التوسع الكمي الذي شهده نظام التعليم عموماً، والجامعي خصوصاً من حيث ازدياد عدد الطلاب في كل مراحل التعليم، غير أن نظام التعليم ما زال يواجه مشاكل وتحديات، سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث، سنكتفي هنا بتناول الواقع الثقافي للشباب.

اتسم الخطاب الثقافي، كأى نشاط وليد أخذ يتمتع بمساحة من الحرية في التفكير والتعبير والإبداع، بالحماسة وغلبة الصبغة الإعلامية السياسية والأيديولوجية على حساب المضامين الثقافية. وأدى اختلاط الإعلام والثقافة بالسياسة إلى ضمور فكرة التنمية الثقافية، مقابل بروز المجال السياسي بين مؤسسات السلطة وأحزاب المعارضة، وطفئت على السطح المرجعيات التقليدية الكامنة بتقاطعاتها السلوكية والتي عكست نفسها على الخطاب والممارسة الثقافية، مما أضر بعملية التأسيس الثقافي وإخضاعه لظروف الصراع السياسي والحزبي.

ولقد هيمنت السياسة على الثقافة، حيث استخدمت الثقافة في التنافس السياسي لتصبح مجالاً للهيمنة وبسط النفوذ وترسيخ اختيارات لا تخدم قضايا التنمية البشرية المتعلقة بالشباب. كما أن النشاط الثقافي - وكذلك الفني والفكري - في المؤسسات الرسمية يخضع لتوجهات السلطة بصورة أو بأخرى (المطبوعات - الجمعيات - وسائل الإعلام والاتصال). ويدفع هذا التوجه بعض العاملين في المجال الثقافي والإعلامي إلى صياغة خطاب ثقافي وإعلامي يكرس توجهات السلطة ويقلص من شيوخ الحرية والإبداع في صفوف الشباب، الأمر الذي يحد من فاعلية الثقافة ودورها في التغيير وتحقيق التنمية البشرية .

وينحصر النشاط الثقافي للمؤسسات الرسمية في اللقاءات والفعاليات الفنية والسياحية والمهرجانات والأسابيع

الثقافية الخارجية التي عادة ما تصطبغ بالطابع الدعائي. ولا يزال التحفيز والتشجيع للإنتاج الفني والأدبي والفكري والثقافي في أوساط الشباب محدوداً وموسمياً. وبالمقابل فإن الأثر الفعلي للنشاط الثقافي في المؤسسات الأهلية هو الآخر محدود و يكاد يقتصر على المثقفين في بعض المدن الرئيسية، فضلاً عن معالجته لموضوعات لا ترتبط بقوة بمجالات التنمية البشرية.

إن أبرز أوجه الثقافة اليمنية هي التمسك بالعقيدة الإسلامية، وحب الوطن، والتكافل والتراحم، وإكرام الضيف، ونصرة الضعيف، والإقبال على العمل والتفاني فيه، وحب التجارة، ونهل المعرفة والبحث عن الجديد النافع، فلا ضرر في الانفتاح الفكري والثقافي والتفاعل مع الوافد دون ذوبان، والاحتفاظ بالهوية والأصالة والتميز، أي التمسك بالخصوصية دون جمود.

إن النموذج اليمني حافل بتنوع الموروث الثقافي، ويعكس التسامح الذي يستوعب ويستثمر تراث المجتمعات المحلية (في الحضرة والريف) لينشئ أفراداً يتقبلون العيش مع الآخر على نحو يعزز الوحدة الوطنية وروابط الأخوة. ولضمان هذا التنوع الثقافي فلا بد من كفالة الحقوق والحريات واحترام المبدعين في مختلف مجالات الأدب والعلوم والفنون والمعرفة. وهنا لا شك أن عملية التنمية البشرية تؤثر إيجابياً على المكون الثقافي وليس سلبياً.

إن الوضع الثقافي للشباب وهم جزء من المجتمع اليمني يصطبغ بصبغة الواقع الثقافي العام. فإذا كانت معالم الواقع الثقافي - بالمعنى الواسع لهذا المفهوم - تظهر في عملية إنتاج القيم والأفكار والممارسات، وتسيير النظم والمعارف، وأسلوب إدارة المؤسسات، وطرق التعامل مع قضايا التنمية في المجتمع على مستوى الدولة والنخب، والشرائح المثقفة والمتعلمة، وأدوار القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى علاقة كل هذه الأطراف بأفراد المجتمع وبقضاياهم التنموية المختلفة، إلا أننا نجد أن هناك استمراراً للثقافة التقليدية وتأثيرها السلبى، حيث تكرر هذه الثقافة بقيمتها وعاداتها الجمود الاجتماعي والثقافي، وتعرقل عملية التنمية والتحديث. إن الثقافة اليمنية هي نسخة أو صورة للثقافة العربية تعيش في ظل نصوص وثوابت ومعارف راسخة وموجهة للقناعات والسلوكيات، فقيود الأعراف السائدة والمتوارثة أكبر وأكثر من القيود التشريعية والقانونية. هذا الموروث

إطار (2-5) التحديات والاختلالات التي تواجه واقع النشاط

الرياضي الراهن:

- ضعف اهتمام الحكومة بتوفير الدعم المالي للمشروعات والخطط والبرامج الرياضية العامة التربوية والتنافسية.
- عدم اهتمام العديد من الهيئات التربوية بالدراسات والبحوث العلمية في مجال الرياضة.
- محدودية توفير القيادات الرياضية المتخصصة للأشراف على تنفيذ البرامج الرياضية من حيث الكم والكيف والتأهيل المهني الجيد.
- عدم مراعاة المعايير العلمية في وضع البرامج الرياضية، وعدم توفر الإمكانيات والتسهيلات والتجهيزات الرياضية من حيث الكم والنوع لتحقيق أهداف تلك البرامج.
- محدودية الدعم المالي لتخطيط وتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات الرياضية.
- لا تتم مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع عند وضع خطط وبرامج الأنشطة الرياضية.
- محدودية التعاون بين بلادنا وبين الدول الأخرى في مجال الإعداد المهني للعاملين في مجال الرياضة وفي إقامة مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال الرياضة وفي تبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة.
- عدم ميل الشباب أنفسهم إلى ممارسة الرياضة وتفضيلهم قضاء أوقات فراغهم في أنشطة أخرى من أهمها مضغ القات.

ومن خلال البيانات المتاحة عن المؤشرات الرياضية نجد أن عدد الأندية الرياضية ازداد من 322 إلى 350 نادياً رياضياً خلال الفترة (2005م - 2010م)، وبالمقابل فإن عدد المنتسبين إلى هذه الأندية ازداد من 75 ألف إلى 109 ألف منتسب خلال الفترة، أي بنسبة زيادة سنوية متوسطة بحوالي 9%، ومع ذلك فلا يمثلون إلا (1.3% - 1.5%) من إجمالي عدد الشباب خلال الفترة، وهي نسبة متدنية تعكس عجز المنشآت الحكومية المسؤولة عن اجتذاب الشباب إلى مجال الرياضة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعكس عدم ميل الشباب أنفسهم إلى ممارسة الرياضة وتفضيلهم قضاء أوقات فراغهم في أنشطة أخرى من أهمها مجالس القات.

وخلال الفترة (2005 - 2010) ارتفع عدد الكشافة من 52 ألف منتسب إلى 60 ألف منتسب وبنسبة زيادة إجمالية بـ 15.4%، كما ارتفع عدد المرشحات من 15 ألف مرشدة إلى 24 ألف وبنسبة زيادة إجمالية بـ 62.5% كما ازداد عدد الاتحادات الرياضية من 22 إلى 35 اتحاد رياضي وازداد عدد الاتحادات العامة من 28 إلى 35 اتحاد عام، فيما استقر عدد مراكز التدريب عند 79 مركزاً وازداد عدد مراكز الشباب من 5 إلى 15 مركزاً، وارتفع عدد الملاعب من 58 إلى 80 ملعباً رياضياً.

الثقافة يشكل الإطار العام للمجتمع، ويحدد اتجاهاته بصورة تجعل من الصعب الانعتاق منه أو الخروج من دائرة هيمنته. وتعكس هذه الثوابت في العديد من الحالات جموداً فكرياً يسيطر على الثقافة. ومن ثم يمثل الواقع الثقافي للشباب من خلال ذلك، بما يجعل الحياة نمطاً واحداً مكرراً مستقراً مستمراً. وهذا هو فعل الثقافات التي تعمل دائماً على تأييد أوضاعها وعدم التسامح مع أي خروج عن معاييرها أو عليها حتى مع كون ذلك الخروج لا يتعارض مع أحكام الدين. ولا شك أن الوضع الثقافي للشباب يتسم بسمات منها:

- يميل الشباب إلى التقليد وتقبل كل ما هو قائم من غير تجديد. ويعزى ذلك إلى قيم وتوجهات المعلمين، والمحتوى المحدود للمناهج، وإلى الأمية المنتشرة في صفوف الشباب، وإلى أسلوب التربية الأسرية.
- تراجع روح التسامح واحترام الآخرين، خاصة من قبل بعض الشباب المتأثرين بأفكار الغلو والتطرف وممارسة العنف ضد الآخرين.
- النظرة الدونية تجاه النوع الاجتماعي نتيجة لبعض القيم التي تكرر التفرة الأسرية بين الجنسين.

لكن مع ذلك ترتبط الأعراف الثقافية، في اتجاه مزيد من التسامح أمام حريات الشباب، ارتباطاً قوياً بوجود نظام تعليم ذي توجه ليبرالي أكثر، وتحقيق درجة أكثر من الاستقلال الاقتصادي بين الشباب، بالإضافة إلى إزالة أي إجراءات قسرية مطبقة للحد من حرية الشباب في التعبير والعمل وبالحد من المحسوبة وشبكات المصالح، وسيكون الشباب في وضع أفضل يمكنهم من خلق ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة ومن ثم استغلالها الاستغلال الأمثل.

◆ الشباب والرياضة

تلعب الرياضة وأنشطة الترويح عن النفس دوراً مهماً في التنمية البدنية للشباب وتكوين الشخصية السوية، كما أنها تساعد على تنمية مهارات القيادة وروح الفريق والعمل الجماعي، وتعد أحد أدوات الاستغلال الإيجابي لأوقات الفراغ.

• الوضع السياسي للشباب:

إن التنمية الشاملة والمتوازنة ما زالت حتى اليوم عملية ضرورية بالنسبة للدول النامية، ومنها اليمن، ولن تكون التنمية شاملة ومتوازنة ما لم تتناول الجوانب السياسية، سواء ما تعلق منها بالمؤسسات السياسية والنظم، والأساليب والإجراءات، أو العلاقة بين مكونات الحياة السياسية بعضها ببعض، وبينها وبين البيئة المحيطة بها، أو كذلك ما يتصل منها اتصالاً مباشراً بالإنسان، من قيم سياسية وثقافية وحرريات عامة وحقوق مختلفة.

وقد أثبتت تجارب كثير من البلدان في التاريخ الحديث والمعاصر أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بصفة خاصة، تنتهي إلى الإخفاق أو الفشل وأحياناً إلى السقوط في كوارث حقيقية، إذا لم تصاحبها وتوازيها تنمية سياسية حقيقية. ذلك أن التنمية السياسية، وفي القلب منها توازن الحريات العامة والمشاركة الشعبية الحقيقية في إدارة الدولة والتداول السلمي للسلطة، تعد الضامن الحقيقي والحاسم لكل ما يمكن تحقيقه من إنجازات ومكاسب مختلفة. وهي على الأقل شرط الاستمرار في التنمية الشاملة إن لم تكن شرطاً أولياً للبدء فيها والسير في طريقها.

والتنمية السياسية التي تتناول فقط مؤسسات الحكم أو مجرد الأساليب والإجراءات والأشكال والتنظيمات ولا تتناول الحقوق والحريات العامة وما يتصل على نحو مباشر بالإنسان نفسه، فكره وثقافته وكرامته وحقوقه الأساسية الفكرية والسياسية، هي تنمية سياسية مختلة، ومآلها الإخفاق حتماً، إن لم يكن في المدى القريب ففي المدى المتوسط أو البعيد، وهو الأمر الذي سيعني إخفاق عملية التنمية في جميع أبعادها.

ومنذ تبني التعددية السياسية والحزبية في اليمن في العام 1990 وظهور الأحزاب السياسية الكثيرة بجانب حزبي المؤتمر والاشتراكي، كان الشباب هم ميدان السباق الأول بين هذه الأحزاب في غمرة منافستها المحمومة على تنظيم المواطنين وكسب الأعضاء. والمؤكد أن ملايين الشباب مارسوا حقهم الذي كفلته التشريعات اليمنية وانضموا إلى هذه الأحزاب حتى صارت بعضها تمتلك قاعدة عريضة من الأعضاء، وعمادها الأساسي هم الشباب بدون شك. ومن المؤكد إن تنافس الأحزاب على تنظيم الشباب لم يتوقف في يوم من الأيام ولا يزال كذلك حتى اليوم.

إطار (5-3) حقوق واجبات الشباب في إطار التنمية البشرية

للشباب حقوق وفي المقابل عليهم واجبات يمكن الإشارة لكل منها في إطار التنمية البشرية:

حقوق الشباب:

لا شك أن للشباب حقوقاً أو مطالب جمعة تعكس حاجاتهم، لعل من أهم تلك الحقوق حق الشباب في الحياة، والتعليم، والعمل، والحصول على الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، والحماية من كل صور الاستغلال والتمييز، والمساواة أمام القانون وفي الفرص المتاحة، وحرية الرأي والتعبير والتنظيم، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم سواء علي مستوى الأسرة أو المجتمع، وغيرها من الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون. أي أن من أهم مطالب أو حاجات الشباب هي أن يتمتعوا بالحقوق التي هي من استحقاقات المواطنة، وأن يكون لهم صوت مسموع في الأسرة والمجتمع وعملية صنع القرار.

وفي إطار التنمية البشرية ومن منظور مفهومها نجد أن التنمية البشرية في فترة أو شريحة الشباب تعنى عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامهم، ومن أهم هذه الخيارات هي أن يحيوا حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على دخل يكفل لهم مستوى حياة معيشية كريمة من خلال إتاحة فرص عمل.

واجبات الشباب:

لعل من أهم واجبات الشباب التحلي بروح الولاء والانتماء للوطن، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على كل المستويات، ودعم الديمقراطية وحكم القانون واحترام مبادئ المواطنة، وحقوق الإنسان ووجهات النظر المختلفة، والعمل على محاربة كل صور الفساد والاستغلال والتمييز على أساس ديني أو طائفي أو مذهبي، أو مهني، أو طبقي، أو غيرها من صور التمييز، والتحلي بالشفافية وروح التعاون وعدم استغلال الأنشطة الشبابية لتحقيق أية مكاسب شخصية.

وخلال العشرين سنة الماضية كان الاقتراع في الانتخابات هو المظهر الأبرز لمشاركة الشاب في الحياة السياسية. فقد شارك الشباب في هذا الميدان على نحو واسع وواضح كما لم يشاركوا في أي ميدان آخر من ميادين المشاركة السياسية، وربما يعزى ذلك أساساً إلى إن الاقتراع إجراء ديمقراطي يتسم بالسهولة وسرعة التنفيذ من ناحية، كما أنه حق يناله كل مواطن بلغ من العمر 18 عاماً من ناحية أخرى، ما يعني أنه يشمل الشباب جميعاً شأنهم في ذلك شأن جميع المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع.

وتظهر الإحصاءات المتعلقة بالانتخابات ارتفاع عدد المسجلين في سجلات قيد الناخبين من 2.7 مليون (في انتخابات 1993) إلى 4.6 مليون (في انتخابات 1997)، ثم إلى نحو 8.09 مليون (في انتخابات 2003)، ومن المؤكد

أن هذه الزيادة لعدد المسجلين كان الرافد الأساسي لها هو بلوغ أعداد كبيرة ممن كانوا قتياناً سن الشباب ومن ثم وصولهم إلى امتلاك حق الاقتراع في الانتخابات. وبخصوص حق الترشيح، يلاحظ أن شريحة الشباب لم تمنح جميعها هذا الحق كما كان الأمر بشأن الاقتراع، ولكنه منح فقط لبعض الشباب، وتحديدًا لمن جاوز 25 سنة فيما يتعلق بالترشح لعضوية مجلس النواب، فيما حرمت التشريعات شريحة الشباب جميعها من حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية (40 سنة فأكثر)، أو تقلد المناصب السياسية الهامة كمنصب رئيس الوزراء (40 سنة فأكثر) ونوابه وعضوية الحكومة والمحافظين (30 سنة فأكثر).

إطار (4-5) دور الشباب في أحداث 2011

بادرت حركات شبابية في مطلع 2011 بإقامة اعتصامات واحتجاجات في عدد من المحافظات تطالب بتغيير النظام القائم، قامت على إثرها العديد من الصراعات المسلحة بين القوى المهيمنة في البلاد، راح ضحيتها العديد من الشباب المعتصم وأفراد القوات المسلحة فضلاً عن أفراد بعض القبائل التي كانت طرفاً في النزاع، مما أوصل البلاد إلى شفير الهاوية نتيجة لتدهور الأوضاع في جميع مناحي الحياة الأمنية والاقتصادية والسياسية، إلى أن تم التوصل إلى تسوية سياسية بين الأحزاب السياسية المؤثرة بمبادرة من دول التعاون الخليجي عرفت بـ«المبادرة الخليجية» تم بمقتضاها نقل السلطة عبر صناديق الاقتراع إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي لفترة انتقالية، وسيتم خلال هذه الفترة تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية ذات الأولوية وإقامة الحوار الوطني الشامل بين جميع الأطياف السياسية والاجتماعية في البلد والشروع في التحضير للانتخابات المزمع تنفيذها في أوائل 2014م.

وعلى الرغم من إتاحة وجود هذه الصور للمشاركة السياسية للشباب، إلا أنه يمكن القول: إن عدداً قليلاً أو نسبة محدودة من الشباب هي التي تمارس المشاركة السياسية، ولا يتناسب ذلك مع حجم فئة الشباب (7 مليون نسمة) تقريباً والذين يشكلون نسبة تكاد تقترب من ثلث السكان. ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل لعل من أهمها غياب التنشئة السياسية، وغرس قيمة المشاركة في نفوس الشباب، وذلك من خلال المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً التنظيمات والأحزاب السياسية، والتي تتصف بعدم إتاحة الفرصة للشباب لتولي المواقع القيادية داخلها، والقصور في التشريعات والقوانين التي تعمل على دعم الشباب ودمجهم في العملية الديمقراطية وخاصة في القضايا المتعلقة بحق الشباب في الترشح كأعضاء في البرلمان، وغياب برامج التثقيف السياسي لطلاب

المدارس والجامعات من خلال المخيمات الصيفية، ودعم الاتحادات الطلابية وضمان نزاهة انتخاباتها في المدارس والجامعات وعدم توسيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية والرياضية، ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم تطوير برامج برلمان الأطفال وعدم وجود برلمان للشباب بحيث يقوم الشباب بمحاكاة البرلمان وتحويل برامجهم إلى نموذج لبرامج المحاكاة التي تتعرض لذات القضايا والملفات والتشريعات التي يتناولها البرلمان وبحيث تكون بمثابة المنبر للحوار الشبابي للتعرف على ما هو مطروح من قضايا.

ويحجم الشباب وغيرهم عن المشاركة في الحياة السياسية لأسباب لعل من أهمها أن الوضع الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع عامة والشباب خاصة غير محفز للعمل الحزبي أو السياسي. فالمجتمع يعاني من تدني مستوى المعيشة، وهو مجتمع فقير يقترن الفقر فيه بأمية عالية، ولم يحصل فيه تراكم للثروة، مع غياب مبدأ تكافؤ الفرص، فالفساد الحاصل في الممارسات القائمة على المحسوبية والوساطة حال دون وضع اعتبار لإتاحة الفرص للكفاءات الشبابية. وأيضاً هناك ضعف في أداء الأجهزة الحكومية يتمثل في قصورها في أداء مهامها وعدم قدرتها على إدارة شؤون الناس، وهناك عبث ونهب للمال العام، وتبديد للموارد المتاحة للبلاد، وخاصة موارد النفط والغاز والثروة السمكية، إضافة إلى الاختلالات الأمنية وتدهور مستوى المعيشة وعجز في تشغيل الشباب العاطلين عن العمل وانتشار للفقر. وقد تضافرت هذه العوامل، فضلاً عن فساد سياسي وتراكمات للاحتقان السياسي بين أطراف العمل السياسي، وضعف قوى المعارضة، في تحجيم دور الشباب سياسياً أو انخراطه في العمل السياسي بدون وعي كافٍ.

• الجهود الحكومية تجاه الشباب وأثرها على واقع الشباب

للقوف على معرفة جهود واهتمامات الحكومة برعاية النشء والشباب من خلال الاستراتيجيات والخطط التنموية، ومدى توافق السياسات الحكومية مع خطط التنمية سوف نبدأ بالإشارة إلى مظاهر الاهتمام برعاية الشباب من حيث ما تتضمنه التشريعات بدءاً من الدستور وانتهاءً بالقرارات الحكومية.

الهادفة إلى رعاية النشء والشباب، وتميزت بوصف دقيق للمشكلات، إلى جانب التحديد الواضح لأهداف وغايات عملية رعاية النشء والشباب، ووضع السياسات والإجراءات القابلة للتنفيذ، واتساق المفاهيم والرؤى والتصورات التي جعلت مسألة إنجاز أهداف الاستراتيجية في مقاصدها التربوية والقيمية والإبداعية وكافة الأنشطة الشبابية ممكنة التحقيق.

إطار (5-6) وزارة الشباب والرياضة (المهام والأهداف)

أنشئت في عام 1990م بدلاً عن مجلسي الشباب والرياضة في صنعاء وعدن (سابقاً)، ومن مهام الوزارة إقامة المنشآت الشبابية والرياضية وتجهيزها بكل مستلزماتها وكوادرها في كل محافظات الجمهورية، والعناية بالرياضة الداخلية والرياضة الخارجية، ودعم المؤسسات الرياضية والشبابية التي تتبعها. وتضطلع الوزارة بتحقيق العديد من الأهداف والاستراتيجيات ولعل من أهم أهدافها:

1. تجميع طاقات الشباب حول أهداف الثورة والمبادئ العامة للدولة، وتكريس القيم والمفاهيم الوطنية.
2. دعم القيم الخلقية والروحية لدى الشباب وتنمية روح الولاء للوطن والحفاظ على الممتلكات العامة.
3. النهوض بالشباب، رياضياً واجتماعياً وثقافياً وإبراز دورهم في أداء واجباتهم.
4. خلق حركة رياضية متطورة وتوسيع قاعدتها لتشمل الوطن بأكمله، ولتكون قادرة على تمثيل شرف الوطن بشكل مشرف في كل المحافل العربية والقارية والدولية.
5. تنمية روح الأخوة والتعاون والصداقة بين بلادنا والبلدان الشقيقة والصديقة من خلال اللقاءات الشبابية والرياضية.

3. الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (2006 - 2015).

تعد اليمن أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبنى أسلوب دورة الحياة في تطوير استراتيجية وطنية للطفولة والشباب. وهو أسلوب يأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص التي يواجهها الأطفال والشباب على مدى دورة الحياة، واختيار التدخلات الملائمة ذات الأولوية التي تستهدف المراحل الحاسمة من الحياة وتخلق آثاراً إيجابية ومتراكمة عبر الأجيال.

وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة على الصعيد الوطني، باعتبارها التزاماً واضحاً من الجمهورية اليمنية بالأولويات والتوجهات والدعم الذي قدم لحماية وتطوير الطفولة والشباب. وتسعى الاستراتيجية لتقدم رؤية وطنية إيجابية تبني مجتمعاً ينعم فيه كل الأطفال والشباب (الذكور والإناث) بالحماية والاعتراف بمكانتهم، وتوفير فرص متكافئة للحصول على نطاق مكتمل من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وفرص العمل والترويج التي تهيئ بيئة الإبداع والتنمية الشخصية المتوازنة

إطار (5-5) الإطار التشريعي المتعلق بالشباب

لقد أعطى الدستور اليمني حقوقاً للمواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاص منها: (تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك) (مادة 24 من الدستور)، و(تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب) (مادة 30 من الدستور)، و(التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع للتعليم الفني والمهني كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميهم من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات) (المادة 54 من الدستور).

• الاستراتيجيات الوطنية للشباب.

لا شك أن هناك اهتماماً من قبل الحكومات المتعاقبة بالشباب. وينعكس هذا الاهتمام في الاتجاهات العامة للسياسات الحكومية تجاه الشباب، وذلك من خلال تضمين المكون الشبابي في عدد من السياسات العامة ذات الصلة بالشباب، ومن خلال الاستراتيجيات والبرامج التي تتبناها الحكومات المتعاقبة. وهناك العديد من الاستراتيجيات الوطنية التي استهدفت فئة الشباب والنشء نوجزها فيما يلي:

1. الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في التنمية

تم أعداد هذه الاستراتيجية عام 1998م من أجل مشاركة فاعلة للشباب في المسيرة التنموية وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف تمثلت في مجملها في تنمية حاجات المراهقين والشباب واحتياجاتهم الصحية وتزويدهم بالمعارف والمهارات بهدف تعزيز الجوانب الإيجابية في سلوكهم، وضمان حقوق المعاقين منهم وإدماجهم في جوانب الحياة المختلفة وتحقيق العدالة والإنصاف بين الذكور والإناث في مجالات الحياة المختلفة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد الفتاة.

2. الاستراتيجية الوطنية للنشء والشباب والرياضة (2000 - 2004).

اكتسبت هذه الاستراتيجية أهمية كبيرة فقد جاءت شاملة ومستوعبة لكل احتياجات النشء والشباب ومجسدة لتطلعاتهم الإيجابية. ولهذه الاستراتيجية هدف عام يتمثل في السعي الواعي والمخطط نحو تأمين المكونات الأساسية للبنية التحتية التي تكفل استمرار العملية التربوية. وقد احتوت الاستراتيجية على العديد من المكونات

المنشود فيما يمكن اعتباره أحداث تحول شامل في جوانب رعاية النشء والشباب رياضياً وثقافياً واجتماعياً وفي إطار البرنامج الاستثماري للخطة استهدفت عدد من المشاريع.

كما استهدفت الخطة الخمسية الثانية (2001-2005) النهوض والارتقاء بالنشء والشباب تربوياً وبدنياً وثقافياً إعمالاً لمبدأ العقل السليم في الجسم السليم، وبناء الشخصية المتكاملة تعزيراً لوحدة الهوية وترسيخاً للقيم الإسلامية والعربية الأصيلة الثابتة، ودمج الشباب بدرجة أكبر في أنشطة التنمية. وحددت السياسات والإجراءات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

أما الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010) فقد سعت إلى إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الشباب الجدد الداخلين إلى سوق العمل والمتعطلين منهم، مع التركيز على وضع مسألة خلق فرص العمل في قلب سياسات الاقتصاد الكلي، ومساواة فرص العمل بين الشباب والشابات، وتطوير أثر الاستثمار في نظم التعليم والتدريب. وتشجيع المبادرات والمشاريع الفردية ودعمها. وحددت الخطة السياسات والإجراءات المتعلقة بإنجاز هذه الأهداف.

وفي ضوء هذا العرض لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وجهت نحو المكون الشبابي يمكن معرفة مدى توافق السياسات والبرامج الحكومية تجاه الشباب مع الخطط التنموية وذلك على النحو الآتي:

- إن السياسات الحكومية عموماً، والسياسات الشبابية خاصة لا تعكس بشكل كبير متطلبات الواقع الشبابي التي تضمنتها خطط التنمية، وعلى الرغم من أن إعداد الخطط يتم وفقاً لما تقدمه الجهات الحكومية من مساهمات في الرؤى والأهداف، إلا أن المشاريع والبرامج لم تخضع لعمليات المتابعة والتقييم.
- عدم واقعية الأهداف والغايات الطموحة أو الكبيرة لخطط التنمية يجعل سياسات وبرامج الحكومة غير قادرة على ترجمة تلك الأهداف والغايات وتحقيقها في الواقع العملي في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية.
- لا شك أن إنجاز الإستراتيجيات يعد تقدماً كبيراً على الصعيد النظري، إلا أنه من الناحية العملية أو التطبيقية لم يعكس السياسات والبرامج الحكومية التي اتسمت بالعموميات خلال فترة الإستراتيجيتين (1998 - 2004م) حيث ظلت تلك السياسات والبرامج محدودة. ولقد حدث من أثرها مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

◊ لم تحظ فئة الشباب بالاهتمام المطلوب أو الكافي الذي يتناسب مع حجمها في المجتمع إذ تشكل أكثر من ثلث السكان وعادة ما يتم استهدافهم في إطار السياسات

والإيجابية وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي إطار كلي للعمل وسياسة عامة لكافة الجهات الحكومية والمجتمع المدني المهتمة والملتزمة بالإسهام في حماية وتطوير الطفولة والشباب.

4. الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (2004-2013).

راعت الاستراتيجية في محاورها الشباب والمرأة، والربط مع سوق العمل، وتطوير الإطار المؤسسي للتعليم الفني، وتطوير المرافق والتجهيزات. ومن أهم أهدافها تحديث وتنويع برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ورفع طاقته الاستيعابية إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2012م.

5. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وخطة العمل المستقبلية (2006-2010م).

تشرف وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي - التي أنشئت 1990م - على مؤسسات التعليم العالي، ولديها الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وخطة العمل المستقبلية (2006-2010م)، والتي تضمنت رؤية ورسالة مستقبلية للتعليم العالي في اليمن. ومن أهم الأولويات التي وضعتها هذه الاستراتيجية هو إصلاح النظام الإداري، وضمان استقلالية الجامعات التي بدونها لا يمكن لأية إصلاحات أن تتحقق، أو أن تكون فعالة.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية قد أرسيت التوجهات التي يمكن للتعليم العالي أن يسير عليها، من حيث تشخيص الواقع وتحديد المشكلات، ووضع الرؤى، والأهداف، وتحديد الخطوات التنفيذية، إلا أنها لم تترجم عملياً من خلال وضع برامج ومشروعات عملية، تحدد فيها الأنشطة والجدول الزمني للتنفيذ، والجهات المعنية بذلك.

وقد أخذ على هذه الاستراتيجية إهمالها قضايا هامة تعمل على نهوض التعليم الجامعي من الواقع الراهن. فهي ركزت على الجانب المالي وأهملت الجوانب التي تعالج الخلل القائم في مؤسسات التعليم العالي. ولم تتطرق إلى مسألة تكافؤ الفرص في التعليم العالي، أو قضية الطلاب الشباب الفقراء ونصيبهم من التعليم.

6. الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولت الخطة الخمسية الأولى (1996 - 2000) عناية خاصة لرعاية الشباب وتطوير دورهم في الحياة العامة من خلال مجموعة من الأهداف والسياسات عكست رؤية الدولة تجاه هذه الشريحة الهامة والعناية بتربية الشباب إلى المستوى

البطالة، وفي توليد فرص عمل جديدة، وعلى إمكانيات التخفيف من الفقر، وتحقيق أهداف الألفية وتدني الكثير من مؤشرات التنمية البشرية.

- اتسعت خلال الفترة الأخيرة مهام ووظائف العديد من الأجهزة الحكومية المعنية بتقديم الخدمات كالشباب والرياضة والثقافة والإعلام... إلخ، وقد أثر ذلك على مدى توافق السياسات الحكومية تجاه الشباب مع الخطط التنموية والإنمائية.
- لم تدمج أهداف استراتيجية الشباب في خطط التنمية بحيث تكون ضمن إطار تخطيطي موحد الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود وعدم الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

• التحديات التي تحد من دور الشباب في تعزيز اتجاهات التنمية البشرية.

- يواجه الشباب معوقات وتحديات تؤثر على بناء حياتهم ومستقبلهم، وخاصة تحديات البطالة والفقر والتعليم والصحة، ومن أهمها:
- التدني الشديد في مستوياتهم العلمية ومهاراتهم العملية، إلى جانب ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على نحو أفقدهم الفرص الممكنة في سوق العمل.
- ارتفاع تكاليف المعيشة وصعوبة بدء الحياة المستقلة للشباب.
- ارتفاع عدد الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتفاقم أزمة البطالة في صفوفهم، وخاصة الشباب الفقراء.
- عجز النمو الاقتصادي عن الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص العمل.
- محدودية قدرة أجهزة الدولة والقطاع الخاص على توظيف وتشغيل الشباب.
- غياب التخطيط لبرامج أنشطة ذات عائد اقتصادي للشباب.
- عجز المجالس المحلية عن القيام بعملية التخطيط المحلي للمشروعات والبرامج وتنفيذها حتى تتمكن من الحد والتخفيف من الفقر، وخاصة في أوساط الشباب على مستوى الريف والحضر.
- الغياب التام لبرامج إعداد الشباب مهنيًا وحرفيًا.
- اتساع وقت الفراغ لدى الشباب وإهدار الوقت في ممارسات ضارة كمجالس القات والتدخين والسلوكيات السيئة.
- انتشار وترسخ ظاهرة الفساد، وما تمخض عنها من تغير في قيم وأخلاقيات المجتمع وعدم إتاحة الفرص

والبرامج القطاعية الإجمالية، ومن ثم فإن التعاطي المطلوب لتلبية حاجاتهم وتطويرهم مفقود.

◊ إن نزوع المؤسسات ومنظومات عملياتها إلى المركزية قد أسفر عن محدودية استيعاب الفوارق بين المحافظات التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على أوضاع الأطفال والشباب في مختلف أرجاء البلاد.

◊ إن الفوارق الهامة بين الجنسين في اليمن لا تأخذ في الاعتبار بصورة كافية عند تخطيط السياسات ورسم البرامج ومتابعة النتائج.

◊ تمثل ندرة الموارد من حيث التمويل والقدرات تحدياً للاستهداف الفعال للطفولة والشباب.

- إن قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، والجهات ذات العلاقة بقضايا الشباب متعددة، ومن ثم فإن غياب السياسة الموحدة أو ضعف مستوى التنسيق الفاعل بين تلك الجهات وترك كل جهة تعمل بمفردها أدى إلى بناء مفاهيم وأساليب مختلفة ومتعارضة.
- عدم امتلاك الجهات ذات العلاقة لقاعدة البيانات ورصد جوانب القصور والإنجازات، ومن ثم عدم واقعية الأهداف في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية.
- لعبت الظروف السياسية - المرافقة لفترة إعداد الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2006-2010م - دوراً كبيراً في التأثير على غايات وأهداف الخطة، حيث يشير الاتجاه العام لعملية المراجعة النصف مرحلية للخطة (تمت المراجعة من قبل الحكومة عام 2009م) إلى أن السمة الغالبة لعملية المراجعة كانت تتجه نحو تخفيض سقف طموحات وأهداف الخطة، نتيجة للمغالاة عند وضعها.
- لقد واجهت الجهود التنموية الحكومية خلال فترة تنفيذ الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر (2006-2010) العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية (الأحداث الإرهابية والمواجهات المسلحة في محافظة صعده والدعوات الانفصالية في بعض مديريات المحافظات الجنوبية وكارثة السيول في المحافظات الشرقية وتنامي ظاهرة القرصنة في خليج عدن وزيادة تدفق اللاجئين من القرن الإفريقي والأزمة الغذائية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في الأسعار والأزمة المالية العالمية) التي كان لها انعكاسات وآثار سلبية تمخض عنها تدني معدلات النمو القطاعية (وخاصة قطاع النفط) ومن ثم تدني معدل النمو الاقتصادي بشكل عام، وتراجع الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ولا شك أن هذا الوضع انعكس على جهود الحكومة في تنفيذ سياساتها تجاه الشباب، وخاصة في الحد من

للشباب بصورة متكافئة لوجود المحسوبة ومحابة الأقراب والمعارف .

• متطلبات النهوض بدور الشباب في التنمية البشرية

احتل موضوع تنمية الشباب وتطوير قدراتهم وإشراكهم في المجتمع أهمية كبيرة باعتبارهم وسيلة وهدف للتنمية في آن واحد، ومن أهم متطلبات النهوض بدور الشباب في التنمية البشرية الآتي:

- إتاحة الفرص للشباب في تنمية طاقاتهم من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية، وإشاعة الحرية في تلك المؤسسات، وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، والقضاء على الأمية.
- التأكيد على إلزامية التعليم الأساسي، والتوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والعالي لمواجهة احتياجات سوق العمل، وانتهاج مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، والإعداد للتعليم الذاتي، وترسيخ المساواة والتقدير لكل فروع المعرفة الإنسانية وخبراتها .
- المساواة في المشاركة الفعلية في بناء وحماية أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة.
- إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية والمشاركة في البرامج التعليمية والتربوية مثل محو الأمية، ودورات التثقيف والتوعية...إلخ.
- الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني، وتوصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى، وانتقاء الأفضل والأصلح منها لخدمة المجتمع.
- التقدير المتكافئ لمختلف الأنشطة المجتمعية وتكاملها.
- وجود رؤية مستقبلية لتطوير السياسات الخاصة بالشباب ودورهم في تعزيز اتجاهات التنمية البشرية . وهذا ما سنتناوله في البند التالي.

• الرؤية المستقبلية لتطوير السياسات الخاصة بالشباب.

لتطوير السياسات الخاصة بالشباب ودورهم في تعزيز اتجاهات التنمية البشرية، ينبغي أن تكون هناك رؤية مستقبلية تضع في الاعتبار أهمية تطبيق منهج متكامل للتنمية البشرية للشباب. وينبغي على الحكومة أن تبدأ في التحرك نحو تهيئة الظروف المختلفة التي تساعد على تشكيل مسار جديد للشباب، وأن يكون هناك عقد شراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة وأن تستند هذه الرؤية على ركائز ومكونات تشمل المجالات والإجراءات الآتية:

1. التشغيل:

ينبغي أن تصدر قضية تشغيل الشباب مكونات الرؤية، بحيث توضع استراتيجية متكاملة للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، وتدخلات تستهدف الشباب لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تواجههم عند الدخول في سوق العمل والاستمرار فيه، وعلى أن تشمل هذه الاستراتيجية العناصر الآتية:

- دمج قضية تشغيل الشباب وخلق فرص للعمل ضمن أهداف وبرامج خطط التنمية والتخفيف من الفقر.
- القيام بالمبادرات التي تؤثر على تشغيل الشباب من حيث إيجاد البرامج المنشئة للعمل التي تراعي الخصائص والاحتياجات المتميزة للشباب.
- الترويج لثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي، والبحث عن أفضل السبل والآليات لتدريب الشباب العاملين في القطاع غير المنظم، وتشجيع الشباب على العمل الذاتي، والتخلي عن مفاهيم ربط الشهادة بالتوظيف في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص فقط، وإتاحة روح المبادرة، والرغبة في المخاطرة بتحمل مسؤولية العمل للحساب الخاص.
- نشر الوعي - بمختلف وسائل الإعلام - بأهمية دور التدريب المهني في إعداد الشباب للعمل وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي والمهني .
- إيجاد تكاملية سليمة للسياسات التعليمية والتدريبية مع احتياجات سوق العمل.
- تشجيع شركات القطاع الخاص على تقديم فرص تدريبية وفرص للعمل التطوعي للشباب لتمكينهم من الحصول على الخبرة اللازمة.

2. التعليم والثقافة:

- تعزيز دور الشباب في صياغة ومراجعة السياسات التعليمية .
- معالجة ظاهرة التسرب من التعليم باعتبار أن هذه الظاهرة تعد سبباً رئيساً للتهميش والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي معاً .
- مراقبة أداء مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي (الخاص) في جميع مراحل التعليم العام والعالي لضمان الحفاظ على حد أدنى من المعايير التعليمية والأكاديمية.
- تطوير التعليم الفني والتدريب المهني، وتسريع وتيرة النمو في التعليم المهني والتطبيقي بدرجة أسرع من النمو في التعليم العام والتعليم النظري التقليدي.
- تشجيع الأساليب التربوية التي تنمي الإبداع والتفكير

5. الأنشطة والرعاية الاجتماعية:

- تدعيم دور الشباب في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتخصيص عدد من المقاعد للشباب في مجالس إدارات هذه المنظمات .
- تنمية ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية بين الشباب.
- تكثيف حملات التوعية التي ينظمها الشباب، والتي تستهدف حماية الشباب من كافة أشكال السلوك المنحرف، وخاصة العنف والتطرف.
- مساندة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب.

6. الرياضة والترفيه:

- الاهتمام بالأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات وتوفير الموارد المطلوبة للمؤسسات التعليمية لإنشاء الملاعب وصالات الألعاب الرياضية.
- التوسع في إنشاء الملاعب الرياضية، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.
- المساعدة في إقامة مهرجانات الشباب والمسابقات الرياضية على المستويات القومية والمحلية والإقليمية.

7. البيئة:

- التأكيد على أهمية القضايا البيئية في المناهج التعليمية.
- توفير برامج تدريب كافية للمعلمين بشأن القضايا البيئية.
- تشجيع مشاركة الشباب في نشر الوعي البيئي.
- تشجيع إنشاء نوادٍ وجمعيات بيئية في المدارس والجامعات والنوادي.
- مساندة المنظمات غير الحكومية الشبابية العاملة في مجال البيئة.

8. الدراسات والبحوث:

- تشجيع المؤسسات المعنية بالبحث في الوزارات المعنية بالشباب على دراسة القضايا ذات الأهمية الحقيقية للشباب، والخروج بتوصيات بشأن كيفية التصدي لهذه القضايا.
- إنشاء مراكز لبحوث الشباب في الجامعات .
- التأكيد على أهمية البحوث الميدانية في تناول قضايا الشباب، واستطلاع رأي الشباب بصورة منتظمة والاستفادة من التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

- والابتكار والبحث وتنمية القدرات الذهنية، بدلاً عن الأساليب التقليدية التي تتخذ شكل الحفظ والتلقين.
- تدعيم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بغرض زيادة فرص التدريب والتشغيل.
- وضع إطار شامل للعمل الثقافي والإبداعي والمعرفي المرتبط بالشباب.
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الثقافية حتى يمكن النهوض بالتنمية الثقافية للشباب .
- منح القطاع الخاص والمجتمع المدني فرصة أكبر للمشاركة في تنمية البنية الأساسية الثقافية المجتمعية.
- منح الشباب فرصة أكبر للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة للإعلام.
- تخصيص مساحة أكبر في الإعلام لتغطية قضايا الشباب.
- زيادة استخدام أسلوب الاتصال التفاعلي في الخطاب الإعلامي.
- تشجيع إصدار الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا الشباب.

3. المشاركة السياسية:

- ترسيخ قيم المشاركة لدى الشباب من خلال المؤسسات التعليمية، والإعلام، والمجتمع المدني.
- التوسع في برامج التثقيف السياسي، وبرامج تنمية القدرات القيادية لدى الشباب التي تنمي معرفتهم بالنظم السياسية وحقوق وواجبات المواطن.
- تشجيع إنشاء أحزاب شبابية جديدة ذات برامج تحمل تطلعات المجتمع في بناء اليمن الجديد ودعوة الأحزاب السياسية لإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في المناصب القيادية.

4. الصحة والسكان:

- وضع إطار عام للتعامل مع صحة الشباب .
- زيادة حملات التوعية بشأن مكافحة الإدمان ، وانتقال الأمراض المعدية، وتنظيم الأسرة.
- إجراء دراسات عن العادات الغذائية لدى الشباب.
- تدعيم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الصحية للشباب.
- تقديم برامج عن الثقافة السكانية في كافة مراحل التعليم.
- زيادة الاعتماد على الشباب في حملات التوعية بتنظيم الأسرة.
- الاستفادة من برامج الخدمة العامة للشباب في خدمة أهداف تنظيم الأسرة.

